لهم عدديا ان يطلوا العمود الفقري له عندما تطور واتسع ، خاصة اذا ادركنا انه نما عدديا من ٦٠٠٠ رجل تقريبا عام ١٩٤٨ الى قرابة ٥٨٠٠٠ رجل في القوات المسلحة و٦٢ الفا في القوات المسلحة كلها عام ١٩٧٠(٥) ؟

يتضح من ارقام التعداد العام الوحيد الذي اجري في الاردن ، وهو تعداد عام ١٩٦١ ، ان مجموع عدد بدو الضفة الشرقية (بدو الالوية + بدو البادية) في ذلك العام بلغ ٨٠٤٨٧(٦). ونستطيع ان نقدر عدد البدو في العام ١٩٦٩ اعتمادا على الطريقة التي اتبعتها النشرة الاحصائية السنوية الصادرة عن دائرة الاحصاءات العامة الاردنية للعام ١٩٦٩(٧)، فهي تقدر عدد السكان في كل محافظة من محافظات المملكة على اساس معدلات التوالد والوفاة ، فاذا تبنينا معدل الزيادة في عدد سكان محافظة معان واعتبرناه هو ذاته معدل الزيادة في عدد السكان البدو(٨)، لوجدنا ان عدد السكان البدو في العام ١٩٦٩ يمكن تقديره بـ ٩٦٠٠٠(٩). ولقد بين احصاء عام ١٩٦١ ان نسبة الذكور من سن ١٥ الى ٥٠ سنة بما فيهم الذكور الموجودون وقت الاحصاء في ثكنات الجيش تبلغ ٢١،٥ ٪ من مجموع السكان البدو . فاذا افترضنا ان كل الرجال البدو منخرطون في الجيش ، وهذا امر مبالغ فيه واعتمدنا النسبة السابقة نسبتهم الى مجموع السكان البدو لكان في الجيش اقل من ٢٠ الف بدوي . وهذا يؤدي بنا الى النتيجة التالية التي اشارت اليها مصادر المقاومة عقب احداث ايلول : ان الجيش الاردني يجند بدوا من السعودية والعراق وسوريه . وهذه هي النتيجة ذاتها التي توصل اليها البروفسور فاتيكيوتس الاستاذ في معهد الدراسات الشرقية والافريقية في جامعة لندن في دراسته عن الجيش الاردني بين العامين ١٩٢١ و١٩٥٧ ، فهو يقول « ان رجال القبائل من جنوب الاردن وصحاري سوريه والعراق الشمالية الشرقية والمناطق الواقعة على الحدود الشرقية مع المملكة العربية السعودية يستمرون في التدفق على الفيلق للانخراط فيه »(١٠). ويلاحظ فاتيكيوتس ان هؤلاء يتركزون كباقي البدو في وحدات المشاة والمدرعات حتى ان نسبتهم في بعض الالوية فاقت النصف في العام ١٩٥٦ . ويستخلص من ذلك ان « هؤلاء المجندين يشكلون اساسا مجموعة من المرتزقة » ويستدرك قائلا «ان ذلك لا يعني ان الجنود البدو الذين يأتون من الاردن هم بالضرورة اقل ارتزاقا»(١١). تنقلنا مسألة الارتزاق الى ما يمثل حجر الزاوية في سياسة النظام الاردني تجاه البدو ، الا وهو ربط البدو بالنظام اقتصاديا . فنظرة واحدة على الوضع الاقتصادي الانتاجي لبدو الاردن تكفي لاثبات ان البدو في الجيش الاردني ليسوا بالتأكيد « اقل ارتزاقا » ، وان النظام يشكل فعلا المعيل الاقتصادي للبدو بمجموعهم . ويتضح من احصاء عام ١٩٦١ ان ٨٦٪ من اليد العاملة البدوية تعمل في الزراعة التي تعني هنا في اغلب الاحيان رعي الماشية، وتتوزع النسب الباقية على عدة نشاطات اهمها البناء والمحاجر والخدمات (خصوصا الحراسة) . وبامكاننا ان نفترض دون الكثير من الحذر ان هذا التوزيع لم يطرأ عليه تغيير هام منذ ذلك الحين ، نظرا لان تغيير هذا التوزيع تغييرا ايجابيا يفترض وتيرة نمو اقتصادي مرتفعة يفتقر اليها الاردن وبرامج خاصة لاسكان البدو وتحويلهم الى الزراعة المستقرة وهذا ما لم يقم به الاردن . فاذا اخذنا بعين الاعتبار قسوة الاحوال الطبيعية بسبب الظروف الصحراوية وفقر اراضي الرعي تبين لنا ان رعي الماشية ، وهو العمل الانتاجي الذي تقوم به غالبية البدو ، لا يمكن ان يكون المورد الاقتصادي الاساسي لهم وتبين لنا مدى اعتمادهم اقتصاديا على السلطة عبر الخدمة في الجيش والهبات التي تقدم لشيوخ العشائر . ويحافظ النظام بل ويعزز موقع الجيش المتميز اقتصاديا واجتماعيا : فراتب الجندي الاردني مرتفع جدا بالمقارنة مع رواتب الجنود في الجيوش العربية الاخرى ولا يفوقه سوى راتب الجندي الكويتي . كما تقدم لافراد الجيش تسهيلات اقتصادية واجتماعية متعددة مثل شراء الحاجيات بأسعار مخفضة من دكان الجندي وتأمين الضمان الصحي لافراد الجيش وعائلاتهم والتسهيلات السكنية